

فلسطين

يبدوان استغلال جهات متعددة للحالات «المتطرفة» في قطاع غزة التي يطلق عليها «المنحرفين فكريا»، بات حالة متكررة خلال الفترة الاخيرة، حيث كشفت التحقيقات الامنية علاقة منفذي محاولة اغتيال رئيس الوزراء رامى الحمد الله ورئيس جهاز المخابرات قبل اسبوعين في غزة بضابط في المخابرات برام الله لتنفيذ عملية تفجير صغيرة ومدروسة في الموكب، ليتم استغلالها سياسياً لفرض عقوبات جديدة على القطاع

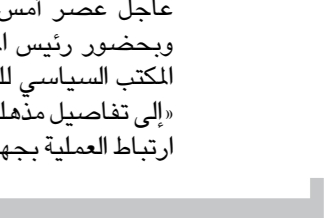
السلطة: الحركة تخلق روايات بعيدة عن المنطق

«حماس»: المتورط له علاقة بضابط في رام الله

تقرير للمخابرات المصرية

علمت «الأخبار» أن حركة حماس في غزة أرسلت تقريراً الى جهاز المخابرات المصرية حول التحقيقات التي تجريها الأجهزة الأمنية حول حادثة الحمد لله، لوضعها في صورة التطورات والجهات التي تقف خلفها، وذلك في إطار طلب قدمته المخابرات للحركة بالإسراع في

التحقيقات للضغط على الرئيس محمود عباس بعدم اتخاذ إجراءات عقابية جديدة ضد غزة. إلى ذلك، أُجّلت حركة حماس خروج وفد قيادي منها إلى القاهرة – كان مقرراً تحركه أول من أمس ـ، وذلك لحين إتمام التحقيقات في حادثة محاولة اغتيال رئيس الوزراء، حيث سيحمل الوفد كامل التفاصيل النهائية للجانب المصري حول الحادثة، ولتباحث عودة مسار المصالحة أو إيجاد حلول جديدة للواقع في قطاع غزة. وأطلعت الحركة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة على التفاصيل الدقيقة لحادثة التفجير بالتأنيق والأدلة، وذلك بعدما دعتهم إلى اجتماع عاجل عصر أمس في مكتب قائد الحركة في غزة يحيى السنوار، وبحضور رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية. بدوره، أكد عضو المكتب السياسي للحركة صلاح البردويل، أن الأجهزة الأمنية توصلت «إلى تفاصيل مذهلة» في عملية التحقيق، لافتاً إلى أن «التحقيقات أثبتت ارتباط العملية بجهات خارجية».



عاجل عصر أمس في مكتب قائد الحركة في غزة يحيى السنوار، وبحضور رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية. بدوره، أكد عضو المكتب السياسي للحركة صلاح البردويل، أن الأجهزة الأمنية توصلت «إلى تفاصيل مذهلة» في عملية التحقيق، لافتاً إلى أن «التحقيقات أثبتت ارتباط العملية بجهات خارجية».

الازمة الخليجية

أول لائحة قطرية منفردة لـ«الإرهاب»: فليصل الصوت إلى واشنطن



تريد الدوحة البات «علمة كميها» في مكافحة الإرهاب، قبالة خصمها الرئسيب (الرشيف)



مات مدهامات القوه الامنية في غزة امس بعد عا المطلوبين (أف ب)

وأعلنت «اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب» في وزارة الداخلية القطرية، أمس، قائمة جديدة للإرهاب، هي الأولى المنفردة منذ إصدار أمير البلاد، حميد بن حمد، مرسوما بتعديل بعض أحكام «قانون مكافحة الإرهاب»، تم بموجبه «استحداث نظام القائمتين الوطنيتين للأفراد والكيانات الإرهابية»، في تموز/ يوليو 2017، وتعود سمة الأفراد ترارب، خصوصا في ظل تكشّف المزيد من المعلومات عن تورط السعودية والإمارات في التحريض على إقالة ريكس تيلرسون، الذي كان يُعدّ «صوت القطريين» داخل الإدارة، وقائمهما إيصال رسالة إلى الأخيرة بأن الدوحة مستعدة لحلحلة العقد المستحكمة بينها وبين جيرانها، الذين يظهر واضحاً، من خلال فعاليات زيارة ابن سلمان، أنهم يريدون طمس القضية واستبعادها من المناقشات، فيما تحرص قطر على إبقائها حية وترخيمها في هذا الوقت بالذات.

وأعلنت «اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب» في وزارة الكيانات التي تؤويها الدوحة أو تدعمها. وإذ خلت لائحة الأممس من الأسماء الأولى المنفردة منذ إصدار أمير البلاد، حميد بن حمد، مرسوما بتعديل بعض أحكام «قانون مكافحة الإرهاب»، تم بموجبه «استحداث نظام القائمتين الوطنيتين للأفراد والكيانات الإرهابية»، في تموز/ يوليو 2017، وتعود سمة الأفراد ترارب، خصوصا في ظل تكشّف المزيد من المعلومات عن تورط السعودية والإمارات في التحريض على إقالة ريكس تيلرسون، الذي كان يُعدّ «صوت القطريين» داخل الإدارة، وقائمهما إيصال رسالة إلى الأخيرة بأن الدوحة مستعدة لحلحلة العقد المستحكمة بينها وبين جيرانها، الذين يظهر واضحاً، من خلال فعاليات زيارة ابن سلمان، أنهم يريدون طمس القضية واستبعادها من المناقشات، فيما تحرص قطر على إبقائها حية وترخيمها في هذا الوقت بالذات.

والشخصيات والكيانات التي تؤويها الدوحة أو تدعمها. وإذ خلت لائحة الأممس من الأسماء الأولى المنفردة منذ إصدار أمير البلاد، حميد بن حمد، مرسوما بتعديل بعض أحكام «قانون مكافحة الإرهاب»، تم بموجبه «استحداث نظام القائمتين الوطنيتين للأفراد والكيانات الإرهابية»، في تموز/ يوليو 2017، وتعود سمة الأفراد ترارب، خصوصا في ظل تكشّف المزيد من المعلومات عن تورط السعودية والإمارات في التحريض على إقالة ريكس تيلرسون، الذي كان يُعدّ «صوت القطريين» داخل الإدارة، وقائمهما إيصال رسالة إلى الأخيرة بأن الدوحة مستعدة لحلحلة العقد المستحكمة بينها وبين جيرانها، الذين يظهر واضحاً، من خلال فعاليات زيارة ابن سلمان، أنهم يريدون طمس القضية واستبعادها من المناقشات، فيما تحرص قطر على إبقائها حية وترخيمها في هذا الوقت بالذات.

الله التي رفضت تزويدها للأمن في غزة.

وعن خطورة التفجير خلال الفترة الحالية، بيّن أن هذا التفجير أراد لأغتيال القيادي في كتائب القسام والمبعد إلى غزة مأزن فقهاء العام الماضي.

هنية يلح لعلاقة السلطة بالتفجير

وتوقع المصدر انتهاء التحقيقات المستمرة منذ عشرة أيام وإعلان النتائج خلال فترة وجيزة، وذلك خلال مؤتمر صحافي يتم خلاله نشر المعلومات الكاملة عن الحادثة، إلا أن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية أشار خلال تشييع عصريّ الأمن إلى أن «التحقيقات متواصلة بمشاركة جميع الأجهزة الأمنية في غزة، فيما تتواصل حملة الاعتقالات

على خلفية الحادث، مؤكداً أن هناك أسماء جديدة مطلوبة يجري العمل على اعتقالها». ولغت هنية إلى أن القتيلين من

الله قبل أيام خارج عن القانون». واتهمت حكومة التوافق على لسان الناطق باسمها يوسف محمود

حركة حماس بأنها «ترسم وتنفذ سيناريوات تشوّه وتختلق روايات لا تتفق مع المنطق»، مشيراً إلى أن «محاولات الحركة بث الشائعات والصايق تهمة محاولة الاغتيال

بالدولة ومؤسساتها لا ترقى إلى المستوى الذي يمكن أن يقبل به العقل، ولا يمكن أن يلامس أدنى درجات الحقيقة والمعقولة».

وجدد رئيس الوزراء رامى الحمد لله أن السلطة لن تتخلى عن «أهلها في قطاع غزة ولا عن واجباتها ومسؤولياتها في إنقاذ القطاع من الكارثة الإنسانية التي تتهدده»، داعياً حماس إلى التحلي بروح المسؤولية وتجنب القطاع مزيداً من ويلات الانقسام وتدابعاته، عبر تسليم الحكومة كل المسؤوليات الأمنية والمالية والفأشونية والإدارية، من ناحية، دعا الرئيس محمود عباس حركة حماس إلى تسليم كل شيء لحكومة الوفاق الوطني، وأولها الأمن وبشكل فوري، مشيراً إلى أنه سيتحمل بعد ذلك المسؤولية كاملة عن قطاع غزة، وإلا ستتحمل حماس عواقب إفشال الجهود المصرية، الساعية إلى إنهاء هذه الحالة.

المنفذين «ما هم إلا أدوات لهم مشغل وجهة تقف وراءهم»، مؤكداً أن حركته لن «تستعجل في إصدار الأحكام حتى تنتهي الأجهزة الأمنية من فك رموز التفجير الذي يأتي في وقت عادي سياسياً ووطنياً وأمنياً في غزة». ولحج هنية إلى علاقة الحادثة بنية جهات . لم يسقها . بمحاولة تفجير مملقات متعددة على الساحة الفلسطينية، موضحاً أن التفجير يريد أن يسوّغ لسياسات متعددة ضد غزة، في إشارة إلى نية السلطة فرض عقوبات جديدة على القطاع.

ويشير كلام هنية الى اتهام السلطة الفلسطينية بالوقوف خلف الحادث، حيث تحدث عن أن السلطة أصدرت تعليمات لشركات الاتصالات في غزة بمنع تقديم أي معلومات عن الحادثة إن استغلال هذه الحالات بات متكرراً خلال السنوات الأخيرة من

المفتل اثنين من رجال الأمن، ومقتل المطلوب أبو خوصة وأحد مساعديه (عبد الله الأشهب) واعتقال آخر.

ويأتي مشهد مقتل أبو خوصة ليضفي مزيداً من التعقيد على مجريات التحقيق، باعتباره حلقة الوصل التي ستوصل إلى الجهة التي تقف خلف حادثة تفجير موكب الحمد لله، فيما أعلنت وزارة الداخلية في غزة استمرار التحقيقات لحين إتمام الكشف عن

ملابساتها كافة. وعلمت «الأخبار» أن التحقيقات لدى الأجهزة الأمنية في غزة كانت قد وصلت إلى نهايتها، وقد أدلى

معتقلون على خلفية الحادثة خلال الأيام الماضية بمعلومات أوصلت الأجهزة الأمنية إلى المسؤول الرئيسي عن الحادثة، حيث داهمت منزله مساء أول من أمس شمال القطاع، ومنزل أخرى يتوقع أن يكون فيها، إلا أنه تمكن من الهرب.

وتؤكد التحقيقات أن القتيل أبو خوصة كان ينتمي قبل 7 سنوات إلى تنظيم «جيش الإسلام»، وهو

تنظيم سلفي له تقاطعات فكرية مع تنظيم «داعش»، إلا أنه تركه ولم ينتم إلى أي من التخطيمات الفلسطينية بعدها.

التحقيقات تشير إلى وجود علاقة بين أبو خوصة وضابط في المخابرات الفلسطينية، وتوجد دلائل على أنه الموجه له لتنفيذ هذه العملية، فيما استغل أبو خوصة علاقته السابقة بعناصر سلفية لشراء المواد المتفجرة التي تم تصنيع العبوتين الناسفتين منها.

وفور بدء الأجهزة الأمنية بمطاردة أبو خوصة، لجأ إلى أقاربه في منطقة مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، الذين ينتمي أغلبهم إلى حركة فتح، وبعد ساعات، وصلت معلومات للاجهزة الأمنية بمكان وجوده، حيث حاصرت المنطقة وبدأت بحملة تمشيط واسعة افضت إلى الوصول إليه.

ونقل مصدر امنى لـ«الأخبار» تأكيدات بأن الأجهزة لديها دلائل باستغلال جهات مخابراتية في رام الله حالات «الانحراف الفكري» لتنفيذ العملية، مؤكداً أن استغلال هذه الحالات بات متكرراً خلال السنوات الأخيرة من

لها القول إنها لم تتنازل عن التوابت الرئيسية في سياستها الخارجية. هذه الرسالة التي تتطلع قطر إلى إيصالها من وراء قائمتها الجديدة ترافقها رسالة أخرى، متركزة على مضي الدوحة في إثبات «علق كعبها» في «مكافحة الإرهاب» قبالة خصميهما الرئيسين، السعودية والإمارات، اللذين يجتهدان في الصاق تهمة «عم التطرف» بها، وإثبات «نظافة أيديهما». ذلك هو ما أعاد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، التشديد عليه أمس، لدى تعليقه على الخطوة القطرية، حيث رأى أن «إصدار وزارة الداخلية القطرية قائمة.. تضمنت 10 أشخاص ممن تم إدراجهم سابقاً في القوائم الخبريتية القطريتين» في القوائم الثلاث التي أصدرتها دول المقاطعة تؤكد الأمانة الموجهة ضد قطر»، وتحدث أن «أمعها» للتطرف والإرهاب جوهر أزماتها». والجدير ذكره هنا أن القائمة القطرية الأخيرة اشتملت 20 شخصاً (12 قطرياً وسعوديان و4 مصريين

وأردنيان)، من أبرزهم القطري عبد الرحمن النعيمي المصنّف سابقاً من قبل وزارة الخزانة الأميركية ضمن «لائحة الإرهاب»، إضافة إلى 8 كيانات أهمها «تنظيم داعش - ولاية سيناء».

ويأتى إعلان قطر «قائمتها السوداء» في وقت تتكشف فيه المزيد والإمارات في تحريض ترامب على الإطاحة بوزير خارجيته، الذي كان يُنظر إليه على أنه أبرز المعاطفين مع الدوحة داخل الإدارة الأميركية، والداعين إلى كبح جماح التضعيد ضدّها. إذ نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، أمس، مقابلات لكل من الرياض وأبو ظلي.

وأوردنيان)، من أبرزهم القطري عبد الرحمن النعيمي المصنّف سابقاً من قبل وزارة الخزانة الأميركية ضمن «لائحة الإرهاب»، إضافة إلى 8 كيانات أهمها «تنظيم داعش - ولاية سيناء».

ويأتى إعلان قطر «قائمتها السوداء» في وقت تتكشف فيه المزيد والإمارات في تحريض ترامب على الإطاحة بوزير خارجيته، الذي كان يُنظر إليه على أنه أبرز المعاطفين مع الدوحة داخل الإدارة الأميركية، والداعين إلى كبح جماح التضعيد ضدّها. إذ نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، أمس، مقابلات لكل من الرياض وأبو ظلي.

(الأخبار)